

ملف المناصرة

مجدي عبد الحميد

Magdy Abdel Hamid

خارج الاحتجاز مصر

مجدي عبد الحميد رئيس الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، مُنع من السفر في مطار القاهرة عام 2017 على ذمة قضية التمويل الأجنبي. وأُسقطت القضية عنه في أغسطس/آب 2021 حين أعلن قاضي التحقيق رفع المنع من السفر وتجميد الأصول، ثم أُغلقت القضية بالكامل في مارس/آذار 2024.

01
القضية في دقيقة

مجدي عبد الحميد رئيس الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، مُنع من السفر في مطار القاهرة عام 2017 على ذمة قضية التمويل الأجنبي. وأُسقطت القضية عنه في أغسطس/آب 2021 حين أعلن قاضي التحقيق رفع المنع من السفر وتجميد الأصول، ثم أُغلقت القضية بالكامل في مارس/آذار 2024.

الحالة **خارج الاحتجاز**	الدولة **مصر**
الحكم لم تُعقد محاكمة؛ أسقط قاضي التحقيق التهم في القضية رقم 173 في 30 أغسطس/آب 2021 وأعلن رفع المنع من السفر وتجميد الأصول. وأعلنت السلطات إغلاق القضية رقم 173 في 20 مارس/آذار 2024.	
التهم تلقي تمويل أجنبي غير مشروع العمل دون ترخيص قانوني	

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي تهمة أو قيود أو إجراءات قائمة ضد مجدي عبد الحميد في هذه القضية.

02 ضمان قدرة مجدي عبد الحميد على مواصلة العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

03 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على مجدي عبد الحميد وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

04 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

05 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

06 الرفع الفوري لتجميد الحسابات الشخصية والمؤسسية لمجدي عبد الحميد.

07 سحب إجراءات تمويل الإرهاب أو غسل الأموال المستخدمة ذريعةً.

08 إعادة الحق في الوصول إلى الممتلكات والراتب والتراخيص المهنية.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

التجميد التعسفي للأصول إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 13

تجريم التضامن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 21 و22
إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 5

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

المنع التعسفي من السفر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12

03

مسار القضية

2011

فتح تحقيق

فتح القضية رقم 173 ضد منظمات المجتمع المدني

فتحت السلطات المصرية القضية رقم 173، قضية التمويل الأجنبي، التي استهدفت عشرات من منظمات المجتمع المدني، ومنها الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ورئيسها مجدي عبد الحميد.

2 أكتوبر/تشرين الأول 2017

فرض منع من السفر

منعه من السفر في مطار القاهرة

مُنع مجدي عبد الحميد من الصعود إلى طائرة متجهة إلى عمّان في مطار القاهرة نحو الساعة 10:00 صباحًا. ولم يتلقّ أي إخطار مسبق بالمنع من السفر.

30 أغسطس/آب 2021

تحديث في القضية

إسقاط التهم

أسقط قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة القضية رقم 173 بحق مجدي عبد الحميد وعزة سليمان ونجاد البرعي وحسام الدين علي ومنظماتهم، دون محاكمة.

30 أغسطس/آب 2021

رفع منع السفر

قرار قاضي التحقيق يرفع المنع من السفر وتجميد الأصول

أعلن قاضي التحقيق في البيان الصادر بإنهاء التحقيق مع مجدي عبد الحميد والمدافعين الآخرين في القضية رقم 173 لسنة 2011 رفع المنع من السفر وتجميد الأصول عنهم وعن منظماتهم. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أنه لم يتضح ما إذا كانت وزارة الداخلية قد رفعت أسماءهم من قائمة الممنوعين من السفر.

20 مارس/آذار 2024

حفظ القضية

السلطات تعلن إغلاق قضية التمويل الأجنبي

أعلنت السلطات إغلاق القضية رقم 173 لسنة 2011 بعد 13 عامًا من التحقيق. وأفادت منظمة العفو الدولية برفع المنع من السفر عن 29 من أصل 31 على الأقل من المدافعين والعاملين في المنظمات المتأثرين بالقضية.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل في ضوء أحدث المصادر. مجدي عبد الحميد حر: فقد أسقط قاضي التحقيق القضية رقم 173 عنه في 30 أغسطس/آب 2021 وأعلن رفع المنع من السفر وتجميد الأصول، ثم أعلنت السلطات إغلاق القضية بالكامل في 20 مارس/آذار 2024. وشمل القرار نفسه المحامي نجاد البرعي وحسام الدين علي وعزة سليمان، وذكرت منظمة العفو الدولية إسراء عبد الفتاح أيضًا بين من شملهم.

الخلفية والعمل

مجدي عبد الحميد رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، وهي منظمة تعمل على تعزيز دور المواطنين المصريين في المجتمع المدني والسياسات العامة والفضاءات المدنية. وركّزت الجمعية على بناء منصات للحوكمة التشاركية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتوسيع مشاركة النساء في الحوار حول السياسات. وتتمحور رسالة المنظمة حول تمكين المصريين من تشكيل السياسات والمؤسسات التي تحكم حياتهم.

ووضعه عمله عند نقطة التقاء التنمية المدنية وحقوق الإنسان، في بلد جُرّم فيه التنظيم المستقل بصورة منهجية. وسعت برامج الجمعية إلى بناء النسيج الرابط للمشاركة الديمقراطية في وقت كانت الحكومة المصرية تتحرك فيه لقطع تلك الروابط.

قضية التمويل الأجنبي

في 2011، فتحت السلطات المصرية القضية 173، المعروفة على نطاق واسع بقضية التمويل الأجنبي. واستهدف التحقيق عشرات منظمات المجتمع المدني والعاملين فيها، متهمًا إياهم بتلقي تمويل أجنبي غير مشروع والعمل دون ترخيص قانوني. وصارت القضية من أوسع الهجمات القانونية على القطاع المدني المستقل في مصر، فطالت مدافعين عن الحقوق ومنظمات تنموية ومجموعات مناصرة من مختلف الاتجاهات.

وكان مجدي عبد الحميد والجمعية من بين من وُجّهت إليهم الاتهامات. وجلبت القضية إجراءات جنائية، وتجميدًا للحسابات الشخصية والمؤسسية معًا، ومنعًا من السفر حال دون مغادرة المدافعين مصر. وعلى مدى سنوات، ظلت الملاحقة مسلطة على مجدي وزملائه، فشلّت عملهم فعليًا وعزلتهم عن الشركاء والمحافل الدولية.

في 30 أغسطس/آب 2021، قرر قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة إسقاط القضية عن مجدي وثلاثة متهمين آخرين: عزة سليمان ونجاد البرعي وحسام الدين علي. وأنهى القرار القضية المرفوعة على المدافعين الأربعة ومنظماتهم دون محاكمة. وأعلن قاضي التحقيق رفع المنع من السفر وتجميد الأصول عنهم، وقالت منظمة العفو الدولية إنه لم يتضح ما إذا كانت وزارة الداخلية قد رفعت أسماءهم من قائمة الممنوعين من السفر. وفي 20 مارس/آذار 2024 أعلنت السلطات إغلاق القضية رقم 173.

المنع من السفر في مطار القاهرة

في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2017، أي قبل سنوات من إسقاط التهم، حاول مجدي عبد الحميد الصعود إلى طائرة متجهة من القاهرة إلى عمّان لحضور منتدى السياسات المعني بالتنمية، الذي يُنظَّم في إطار الشراكة الأورومتوسطية. ونحو الساعة 10:00 صباحًا، منعه موظفو الجوازات في مطار القاهرة من السفر. ولم يكن قد تلقى أي إخطار مسبق بمنع من السفر.

وجسّدت الواقعة نمطًا تفرض فيه السلطات المصرية تدابير تقييدية على المدافعين عن حقوق الإنسان دون إخطار مسبق. إذ يستمر المنع من السفر وتجميد الأصول وغيرهما من العقوبات الإدارية بمعزل عن نتائج القضاء، فتعاقب المدافعين فعليًا خارج إطار القانون الجنائي.

السياق الأوسع

تندرج قضية مجدي عبد الحميد ضمن حملة متواصلة من المضايقة القانونية التي تستهدف المجتمع المدني في مصر. فخلال السنوات الثلاث التي تلت فتح القضية 173، واجهت عشرات المنظمات تهمًا جنائية. وخضع عدد من المدافعين المرتبطين بالقضية للمنع من السفر، منهم عزة سليمان ومحمد زارع ومزن حسن وحسام الدين علي وأحمد غنيم وباسم سمير وإسراء عبد الفتاح وهدى عبد الوهاب وناصر أمين وأحمد راغب.

وأدّت قضية التمويل الأجنبي وظيفة آلية قانونية لشل قطاع حقوق الإنسان المستقل في مصر، إذ قطعت عن المنظمات الدعم

الأجنبي، وقيّدت تنقل قياداتها، وجمّدت الموارد اللازمة لعملها.

وحتى حين أسقطت المحاكم التهم، بقيت القيود الإدارية قائمة، تاركة المدافعين في حالة دائمة من الفراغ القانوني.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/magdy-abdel-hamid/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 20-03-2024. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org